

اعرف حقوقك: أمر تنفيذي يُهدد إمكانية الوصول إلى البرامج الفيدرالية

في الأول من مارس/آذار 2025، أصدر الرئيس ترمب الأمر التنفيذي رقم 14224، الذي يُعلن أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للولايات المتحدة، ويلغي الأمر التنفيذي رقم 13166، المُتعلق بتحسين الوصول إلى الخدمات للأشخاص ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية، والذي أصدره الرئيس كلينتون عام 2000.

إن الحقوق اللغوية متأصلة في تكاليفات راسخة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات، وقد كانت بالغة الأهمية في الحفاظ على صحتنا وسلامتنا ورفاهنا الفردي والجماعي، بالإضافة إلى ضمان مشاركة جميع الجاليات، بغض النظر عن اللغة المستخدمة، ومساهمتها في مجتمع مزدهر. على الرغم من أن هذه القوانين القائمة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات لم تتغير بموجب الأمر التنفيذي لترامب، إلا أن هذا الأمر يُهدد أكثر من عقدين من التقدم نحو الوصول اللغوي/إتاحة الخدمات اللغوية (Language access) بشكل فعال للجميع.

أعدت كلٌّ من الكتلة القانونية الآسيوية (Asian Law Caucus)، ومنظمة المساعدة القانونية الريفية في كاليفورنيا (CRLA)، ومؤسسة المساعدة القانونية في لوس أنجلوس (LAFLA) هذه الأسئلة الشائعة لمساعدة الجاليات والمسؤولين على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلي في فهم نطاق وتأثير الأمر التنفيذي رقم 14224 الصادر عن ترمب. سنواصل تحديث هذه الصفحة مع تحليلنا لكيفية استجابة الوكالات الفيدرالية لهذا الأمر التنفيذي.

تُقدّم هذه الأسئلة الشائعة إرشادات عامة فقط، ولا ينبغي اعتبارها نصيحة قانونية. المعلومات الواردة في هذه الوثيقة قابلة للتغيير بمرور الوقت. إذا كانت مؤسستك بحاجة إلى مساعدة قانونية، أو إذا كانت لديك أسئلة أخرى حول هذه المواضيع، يُرجى التواصل مع:

- الكتلة القانونية الآسيوية على الرقم 415-896-1701 أو عبر الرابط asianlawcaucus.org/contact
- منظمة المساعدة القانونية الريفية في كاليفورنيا على الرقم 1-800-337-0690 أو عبر الرابط <https://crla.org/locations>
- مؤسسة المساعدة القانونية في لوس أنجلوس على الرقم 1-800-399-4529، lafla.org/get-help/

الأسئلة الشائعة

س: ما المقصود بالأمر التنفيذي رقم 14224 بشأن اللغة الإنجليزية كلغة رسمية للولايات المتحدة؟

يُعلن الأمر التنفيذي اللغة الإنجليزية كلغة رسمية للولايات المتحدة. كما يلغي الأمر التنفيذي رقم 13166، وهو أمر تنفيذي وقّعه الرئيس كلينتون عام 2000.

ألزم الأمر التنفيذي رقم 13166 الصادر عن كلينتون الوكالات الفيدرالية بوضع وتنفيذ خطط تسمح للأفراد ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية بالوصول بشكل فعال إلى البرامج والأنشطة الفيدرالية. كما ألزم أمر كلينتون

الوكالات الفيدرالية بإصدار إرشادات بشأن إتاحة الخدمات اللغوية للجهات التي تتلقى تمويلًا فيدراليًا، لضمان الاستفادة الفعالة للجميع.

يُلزم الأمر التنفيذي رقم 14224 الصادر عن ترامب المدعي العام بسحب أي وثائق توجيهية للسياسات صادرة بموجب الأمر التنفيذي رقم 13166 وتقديم "إرشادات مُحدثة"، ولكنه لا يُلزم الوكالات أو الجهات الفيدرالية التي تتلقى تمويلًا فيدراليًا بوقف الدعم اللغوي الحالي الذي قد تُقدمه للأشخاص الذين يستخدمون لغات غير الإنجليزية. ينص الأمر التنفيذي على أنه "لا شيء في هذا الأمر... يتطلب أو يُوجه بأي تغيير في الخدمات التي تُقدمها أي وكالة". وأن الوكالات "غير مُلزَمة بتعديل أو إزالة أو إيقاف إنتاج الوثائق أو المنتجات أو الخدمات الأخرى المُعدّة أو المُقدّمة بلغات أخرى غير الإنجليزية".

ومع ذلك، يبقى أن نرى ما إذا كانت الوكالات الفيدرالية، وفقًا لتقديرها الخاص، ستختار تغيير أو تقليل مقدار الدعم اللغوي الذي تُقدمه للأفراد ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية، أو إذا كانت ستقوم بإصدار إرشادات "مُحدثة" لإتاحة الخدمات اللغوية تختلف اختلافًا كبيرًا عن الإرشادات السابقة.

س: ما هو تأثير اختيار اللغة الإنجليزية كلغة رسمية للولايات المتحدة؟

تُعد الولايات المتحدة موطنًا لأكثر من 350 لغة، يتحدث بها أكثر من 69 مليون شخص. تُقدّم المدارس ومؤسسات الرعاية الصحية والمحاكم والوكالات الحكومية الأخرى على جميع المستويات يوميًا موارد وخدمات بلغات متعددة. تعتمد صحتنا وسلامتنا ورفاهنا الفردي والجماعي على ضمان وجود تواصل فعال ومُجدٍ مع كل الجاليات بمجتمعنا وضمان إتاحة الخدمات اللغوية لجميع الجاليات.

على الرغم من الأمر التنفيذي رقم 14224 الصادر عن ترامب، وحتى بدون الأمر التنفيذي رقم 13166، فإن الوصول اللغوي أمر مطلوب بموجب القانون. لا يُمكن للأوامر التنفيذية إلغاء القوانين أو اللوائح القائمة.

بالإضافة إلى ذلك، يتمتع كل شخص في الولايات المتحدة - بغض النظر عن أصله القومي أو إجادته للغة الإنجليزية أو وضعه كمهاجر - بالحماية من التمييز على أساس الأصل القومي، بما في ذلك اللغة. كما لا تزال القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات تشترط توفير ترجمة لغة الإشارة لمجتمعات الصم وضعاف السمع.

يجب علينا بشكل جماعي رصد حقوقنا والعمل على إنفاذها بموجب هذه القوانين واللوائح المتعلقة بالوصول اللغوي، حسب الحاجة.

س: ما هي بعض الأمثلة على القوانين واللوائح التي تنص على إتاحة الخدمات اللغوية، على الرغم من هذا الأمر التنفيذي الجديد؟

يحظر الباب السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 على متلقي التمويل الفيدرالي التمييز على أساس "الأصل القومي"، والذي سبق أن فسرت المحكمة العليا ليشمل التمييز على أساس اللغة. كما تتناول لوائح الباب السادس الحالات التي يجب فيها توفير خدمات لغوية.

يشترط القسم 504 من قانون إعادة التأهيل لعام 1973 وقانون الأمريكيين ذوي الإعاقة (ADA) توفير خدمات ترجمة لغة الإشارة للصم وضعاف السمع، بالإضافة إلى تسهيلات أخرى.

تشمل المتطلبات الفيدرالية الأخرى التي تتطلب إتاحة الخدمات اللغوية في سياقات معينة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- [قانون مكافحة الجرائم الشامل والشوارع الآمنة لعام 1968](#) (جهات إنفاذ القانون، المحاكم)
- [المادة 1557 من قانون الرعاية الصحية الميسرة](#) (المستشفيات، العيادات الصحية، شركات التأمين الصحي، وكالات Medicaid التابعة للولايات، مراكز الصحة المجتمعية، عيادات الأطباء، ووكالات الرعاية الصحية المنزلية؛ للمزيد من المعلومات، انظر [هنا](#))
- [قانون قسائم الطعام](#) (الهيئات التابعة للولاية والمحلية التي تدير مزايا برنامج المساعدة الغذائية التكميلية "SNAP")
- [قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة](#) (الهيئات التابعة للولاية والمحلية التي تدير المزايا المتعلقة بالتوظيف)
- [المادة 203 من قانون حقوق التصويت](#) (المواد الخاصة بالانتخابات)
- [قانون الإسكان العادل](#) (الهيئات التابعة للولاية والمحلية التي تضمن الإسكان العادل)
- [قانون تكافؤ الفرص التعليمية \(1974\)](#) (المدارس/السياق التعليمي؛ للمزيد من المعلومات، انظر [هنا](#))
- [قانون ستافورد](#) (الإغاثة في حالات الكوارث من قبل الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ "FEMA")؛ للمزيد من المعلومات، انظر [هنا](#))

قد تنطبق قوانين مكافحة التمييز ومتطلبات الوصول اللغوي على مستوى الولاية على الجهات المحلية والكيانات التابعة للولاية، بما في ذلك بعض مقدمي الخدمات.

على مدى عقود، وضعت الوكالات الفيدرالية أيضًا خططًا وسياسات لإتاحة الخدمات اللغوية، تستند إلى القانون الفيدرالي والحمايات الدستورية التي لا تزال سارية.

س: كيف يؤثر الأمر الذي أصدره ترامب على متلقي التمويل الفيدرالي، مثل المحاكم والمدارس والمستشفيات المحلية؟

يمكن أن يشمل متلقي التمويل الفيدرالي، على سبيل المثال، الولايات والبلديات، ومحاكم الولايات، والمستشفيات وعيادات الأطباء، والوكالات التابعة للولاية والمحلية التي تُدير المزايا/المخصصات العامة، والمدارس الحكومية. يجب على جميع متلقي التمويل الفيدرالي الاستمرار في اتباع القانون الساري وتوفير إمكانيات الوصول اللغوي. كما دُكر سابقاً، هناك العديد من القوانين واللوائح التي لا تزال تُلزم بإتاحة الخدمات اللغوية، بما في ذلك الترجمة الكتابية، والترجمة الفورية، وترجمة لغة الإشارة، والإشعارات التي تُرشد أفراد الجاليات حول كيفية الحصول على الدعم اللغوي. لا يُمكن للأوامر التنفيذية إلغاء أو تعديل القوانين السارية بشكل صحيح.

بينما نراقب كيفية استجابة الوكالات الفيدرالية لهذا التغيير، يُمكن للحكومات المحلية وحكومات الولايات والجهات التي تتلقى تمويلاً فيدرالياً - بما في ذلك المناطق التعليمية والمستشفيات - أن تكون مصدرًا للاستقرار والأمان للجمهور من خلال تأكيد التزامها المستمر بالخدمات متعددة اللغات. ان بعض الجهات المستفيدة من التمويل الفيدرالي، مثل [السلطة القضائية في ولاية هاواي](#)، قد أكدت مجدداً على التزامها بضمان توفير خدمات لغوية فعّالة.

س: هل لا يزال بإمكان الأفراد طلب مترجم فوري أو وثائق مكتوبة بلغتهم الأم من الهيئات الحكومية والمنظمات التي تتلقى تمويلاً فيدرالياً؟

نعم! في معظم الحالات، لا يزال للجميع الحق القانوني في الحصول على مساعدة لغوية من البرامج والخدمات التي تتلقى تمويلاً فيدرالياً. ويشمل ذلك التواصل مع الموظفين الذين يتحدثون لغتهم، والعمل مع مترجمين فوريين مؤهلين، و/أو الحصول على ترجمة للوثائق. يمكن لموارد مثل "[بطاقات أنا أتحدث](#)" أن تساعد أفراد الجاليات على تحديد لغتهم الأم وطلب خدمات المساعدة اللغوية.

س: ماذا يفعل الفرد إذا مُنع من الوصول إلى خدمات لغوية من قبل جهة حكومية أو منظمة تتلقى تمويلاً فيدرالياً؟

إذا كان الفرد يحاول الوصول إلى خدمات تقدمها جهة حكومية أو منظمة تتلقى تمويلاً فيدرالياً، وتم رفض طلبه للاستعانة بمترجم فوري أو ترجمة وثائق إلى لغته الأم، فعليه طلب المساعدة من أحد مُقدّمي الخدمات القانونية.